الاستشهاد اللغوي على المسائل الدلالية عند المقري في التحفة المكية

أ.م.د. عبد الحميد حمد شحاذه مروة مهدي ذيبان
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية
قسم اللغة العربية

الملخص

يتناول هذا البحث أثر الشواهد اللغوية في المسائل الدلالية في كتاب التحفة المكية " لأبي العباس شهاب الدين احمد المقري المغربي المالكي (ت:847هـ) ، وقد عالج هذا البحث توظيف هذه الشواهد في موضوع الاستغناء عن ياء النسب وتعقيب الفاء ودلالة المصدر ، دلالة صيغ الجمع " فُعالى وفعلى) وغيرها من المواضيع الدلالية .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبة أجمعين . **وبعد :**

فموضوع الاستشهاد اللغوي يعد من مقومات اللغة والتي وظفه اللغويون لتقوية ما يذهبون إليه وتعضيده ، وشملت هذه الشواهد الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ثم كلام العرب المنظوم والمنثور ، وهذا البحث يسلط الضوء على شواهد المقري اللغوية في كتابه التحفة المكية وقد تناولت الجانب الدلالي فقط . وقد اعتمدت مجموعة من المصادر والمراجع ذات الصلة بالموضوع .

التمهيد: نبذة موجزة عن المقري وكتابه

أولاً: المؤلف والكتاب

أ- المؤلف

1) اسمه ونسبه وكنيته ولقبه

أبو العباس شهاب الدين أحمد المقري المغربي المالكي وذُكر في الاعلام انه : المقري بعد 847هـ بعد 1443م أحمد بن محمد المقري ، شهاب الدين المغربي المالكي ، نحوي له (التحفة المكية) شرح ألفية ابن مالك فرغ منه سنة (847هـ)[1].

قال محقق التحفة : " لم أعثر على زمان ولادته ووفاته ، إلا أنّه كان حياً بعد سنة سبع وأربعين وثمانمائة من الهجرة النبوية (847هـ) ، كما جاء في مقدمة التحفة حيث قال صاحب

التحفة : " حتى منّ الله عليّ بمنن تكلّ الالسنة في تعدادها عن الإحصاء ، وتعجز الألباب في تتبع جزئياتها عن الاستقصاء ، بأن رزقني لجوار بيته الحرام سنة سبع وأربعين وثمانمائة....."، وختمه بقوله : وَقدّ كمل ما قصدناه في ثالث يوم من شهر ربيع الثاني من سنة سبع وأربعين وثمانمائة ، بمكة المشرفة ، زادها الله تشريفاً وتكريماً وتعظيماً ..... وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين[2] .

2) شيوخه

وبعد اطلاعي على ما توفر لي من المصادر والمراجع لم أعثر على شيء يتعلق بحياته أكثر مما قاله المحقق . وذكر صاحب التحفة ثلاثة من شيوخه في كتابه وهم:

1- ابو عبدالله بن مرزوق (766-842هـ) : وهو محمد بن أحمد بن محمد ، ابن مرزوق عالم بالفقه والأصول والحديث والأدب ولد ومات في تلمسان ، ورحل إلى الحجاز والمشرق ، له كتب وشروح كثيرة [3] .

2- عبد العلي بن فراح الزّواوي : وهو من علماء بجاية في القرن التاسع ، وصفه المقري بالمقرئ ، المعرب ، وبالصالح ودعاه السيد[4] . وذكره السخاوي في كتابه هو من جملة مشايخ بجاية ، ودعاه بالأستاذ عبد العالي بن فراج[5] .

3- عبد الرحمن بن احمد بن عياش الدمشقي (772-853هـ) هو عبد الرحمن بن احمد بن محمد بن محمد بن يوسف بن علي بن عياش ، الشيخ المقرئ المسند المعمر زين الدين أبو محمد ابن الشيخ المقرئ الزاهد شهاب الدين ، الشهير بابن عياش ، ولد بدمشق في شهر ربيع الأول سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة وأخذ عن أبيه القراءات السبع إفراداً ، وقرأ عليه ختمة جامعة للقراءات العشرة[6] .

3) شخصيته العلمية

يمكن الوقوف على شخصية المؤلف العلمية من خلال تتبعنا للمحاور الآتية :

أ- مصطلحه النحوي

لم يقتصر صاحب التحفة في عرض مصطلحاته اللغوية على مدرسة بعينها ، بل وقف موقفاً وسطاً بين المدرستين فلم يحل لمدرسة دون أخرى ، ونورد في هذا السياق طائفة من المصطلحات النحوية عند أبي العباس والتي وافق بها الكوفيين تارة، بما يقابلها عند البصريين تارة أخرى أو ما تعارف النحاة على تسميته .

1- النعت : وهو ما اشتهر به الكوفيون ويقابله عند البصريين الصفة . ففي بداية حديثه ذكر النعت ثم يقول الصفة[7] .

2- استعمل مصطلح حروف الجر وبهذا يكون موافقاً للبصريين[8] ، وأما الكوفيون فيطلقون عليه مصطلح حروف الخفض .

3- في مواضع كثيرة يذكر عدة تسميات للمصطلح الواحد فيكون موافق للمدرستين البصرية منها والكوفية . فمثلاً يقول في :

أ- التمييز : هذا الباب يسمى تمييزاً ، ومميزاً ، وتفسيراً ، ومفسراً ، ومبيناً[9] .

ب-المفعول له والمسمى المفعول لأجله[10] .

ت-المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً[11] .

ث-المفعول المطلق وهو المصدر ، ما عدا الزمان من مدلولي الفعل ، وهو الحدث [12].

ج-تعدي الفعل ولزومه ويسمى غير المتعدي قاصراً ولازماً ، ويسمى المتعدي واقعاً ومجاوزاً. [13]

ب-موقفه من الخلاف النحوي

يتميز صاحب التحفة بشخصية متزنة معتدلة ، متحرر النزعة غير متعصب للبصريين ولا للكوفيين ، وقد يعرض آراء المدرستين وحجة كل منهما من غير ترجيح، فنجده أحياناً يعرض خلافاً جرى بين النحويين حول مسألة ما فقد قال : " واختلف في اللام الداخلة على إنْ المخففة إذا أهملت ، هل هي لام الابتداء دخلت للفرق بينها وبين إنْ النافية ، وهذا الذي يدلّ عليه كلام سيبويه ، وقيل هي لام اخرى جُلبت للفرق . وتظهر فائدة الخلاف في مسألة جرت بين ابي العافية[14]. وابن الاخضر[15] ، وهي قوله ﷺ: " قد علمنا إنْ كُنت لمؤمناً"[16] فمن جعلها لام الابتداء أوجب الكسر ، ومن جعلها لاماً أخرى فتح أنْ .

وجرى الخلاف في هذه المسألة – ايضاً بين علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير ، وبين الفارسي ، فقال الأخفش الصغير : هي لام الابتداء ، وبه قال ابن الأخضر ، وقال صاحباهما لام أخرى "[17] .

وكذلك في موضع اخر قال صاحب التحفة في حديثه عن أفعال المقاربة : " أنكر الشيخ أبو حيان وجود حرى في هذه الافعال ، وقال : إنّ ذلك وهمٌ لم أجد احداً من النحويين واللغويين ذكرها ، وإنّما ذكروا حَريٌّ بالأمر ، حقيق به ، وهو مصدر موضِع الصفة ، يقال : حريّ بتشديد الياء ، ويقال : حَرٍ بكسر الرّاء .

والشيخ أبو حيان مطّلع ، وابن مالك إمامٌ في هذا الفنّ ، والغلط لا يؤمن والحجّة – لمن حفظ على من لم يحفظ ، وها هنا يَحسُن : لعل له عذراً وأنت تلوم " [18] .

ت-آراؤه واختياراته وترجيحاته

لم يكن صاحب التحفة مجرد حاطب ليل ، بل كانت له اختيارات وترجيحات في عدد من المواضع في كتابه ، فكان يكثر من بعض العبارات منها " تنبيه " إشكال ، وفيه نظر ، فتأمله ، ففيه تفصيل ، وفيه بحث ، فائدة ، تحصيل ، والحاصل ، وهو مردود ..... " [19] .

مثلاً : فقد ذهب صاحب التحفة بقوله : " يقل حذف عامل المصدر وإقامة المصدر مقامه في الفعل المقصود به الخبر ، نحو : " اقرأ وكرامة " أي " وأكرمك " فالمصدر في هذه الامثلة منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه "[20] واستشهد بقول الشاعر[21] .

يمرون بالدّهنَا خفافاً عيابُهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب
على حين أَلْهى النّاس جلُّ أَمُورهم فندلاً زريقُ المال ندل الثعالب

أي : " اختطف المال يا زريق اختطاف الثعالبِ " وأجاز المصنف رفع "زريق" بـ " ندلاً "، وفيه نظر ؛ لأن " ندلاً " نائب عن فعل أمر " للمخاطب " ولا يرفع ظاهراً ، وإن كان نائباً عن فعل أمر للغائب باللاّم – أي : " ليَنْدُل " صحّ أن يكون مرفوعاً به ، لكن المنقول أنّ المصدر لا ينوب مناب الامر للغائب ، وإنما ينوب عن أمر المخاطب " [22] .

قال صاحب التحفة في التصغير : " لا بد في التصغير من اتيان الياء تدل عليه، وقد صغر بلا ياء ، فمن ذلك قول العرب : دوابة وشوابة ، فأبدلوا الياء ألفاً ، لانفتاح ما قبلها " [23] واستشهد بقول الشاعر : [24]

كهُداهِد كسر الرُّماة جناحَه يدعو بقارعة الطريق هدَيلا

وقال صاحب التحفة : " استعار هذا الاسم لحمام كثير الهَدْهَدة ، فإنه يقال هَدْهَدَ الحمامُ ، إذا ردّد الصّوت ، فسمّي الحمام هداهد لذلك ، لا أنّه أراد تصغير هدهد ، وإن كان قد قيل ذلك لكنه ليس بصحيح " [25] .

وقول صاحب التحفة في موانع الإمالة أنّه : " إذا وجد المانع من الإمالة وهو حرف الاستعلاء أو الراء غير المكسورة ، وجد مع المانع مقتضي الإمالة وهو كسر الراء كان الحكم للمقتضي ، فيكون كافاً للمانع ، فيمال نحو " غارم " لأجل كسرة الراء ، ولولا الكسرة لامتنعت الامالة لأجل حرف الاستعلاء الذي قبل الألف ....." ثم ينهي كلامه بقوله " وهذا كله تأنيس، وإلاّ فالعربية مسندها النقل عن العرب ، فلو ثبت أنهم أمالوا نحو : ﴿وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ﴾ إبراهيم: ٢٩، وثبت ذلك في أصل الوضع لاتّبعناهم ، وأملناهُ كما أمالوه ، مع انه لا موجب للإمالة ؛ إذ لا تحجير في وضع اللغة ، ولا مجال للعقل فيها [26] .

ثانياً : الكتاب

عنوانه: كتاب التحفة المكية في شرح الأرجوزة الألفية " شرح الفية ابن مالك في النحو والصرف".

مؤلفه : ابو العباس شهاب الدين أحمد المقري المغربي المالكي ما بعد (847هـ) .

حققه : أبو عبد العليم جمال عمراوي الجزائري ، بلغت عدد صحائف الكتاب ثمانمائة صحيفة .

طريقة تبويبه للكتاب : سار صاحب التحفة في تبويب كتاب على وفق ما وردَ من أبيات الأرجوزة التي نضمها ابن مالك (672هـ) إذ بدأ فيها بشرح معنى الكلام وما يتألف منه، ثم اعقبه بذكر علامات كل قسم من أقسامه ، ثم توالت الابواب النحوية على هذا المسار حتى اختمت بموضوع (اسماء الافعال والاصوات) ، ثم بدأ بشرح الابيات المتعلقة بالمادة الصرفية ثم تلتها ابواب الوقف والامالة ..... وكان في شرحه يعرض لبيت أو أكثر من الارجوزة حسب ما يقتضيه الموضوع المراد شرحه ... ، تتبع فيه اسلوباً تعليمياً وذلك لكثرة استخدامه لطريقة السؤال والجواب .

ثالثاً : وفاته :

لم أجد – فيما اطلعتُ عليه من مصادر – من ذكر سنة وفاته بالتحديد ، الا أننا بعد الاطلاع على سني وفاة شيوخه نستطيع القول بأن سنة وفاته كانت – على أغلب الظن – بعد سنة (855هـ) .

المبحث الأول: الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته

استشهد المقري بطائفة من الشواهد اللغوية لتعضيد ما يذهب إليه من معانٍ دلالية .. نعرضها فيما يأتي :-

أولاً : الاستغناء عن ياء النسب :

ذكر ابن الناظم : ويستغنى غالباً عن يائه ببناء الاسم على (فَاعِل) بمعنى صاحب كذا نحو : تَامِر ولابنٍ وكاسٍ : بمعنى صاحب تَمر ولَبَن وكُسوةَ .

وببنائه على (فعَّال) في الحرف : بقَّال وحدَّاد وبزَّاز .

وقد يبنى (فعَّال) بمعنى صاحب كذا ، كقول امرئ القيس :

وليس بذي رُمحٍ فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنَبَّالِ

أي : وليس بذي نبل . وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ فصلت: ٤٦ أي : ليس بذي ظلم[27] ، وذهب ابن هشام بقوله : " ان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتفِ أصلها ولهذا قيل في قوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ إن "فعالاً" هنا ليس للمبالغة بل للنسب أي وما ربك بذي ظلم : لأن الله تعالى لا يظلم الناس شيئاً " [28].

وذكر صاحب التحفة ما ذكره النحاة من قبله واستشهد بقوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ فقال صاحب التحفة ((أي : بذي ظلم ، وهذه فائدة لا بأس بها . ثم يقول صاحب

التحفة : " ويظهر أنّ الآية الكريمة ليست ، من هذا ، وإنّما هو من باب حسنات الأبرار سيئات المقرّبين ، ولله المثل الاعلى، ألا ترى الى (أنّ) الأنبياء صلوات الله على نبينا وعليهم أجمعين – قد عُدّ ما هو مباح في حق غيرهم معصية في حقّهم ، وها هنا زاغ كثير من العوام ، فيحملون المعصية على ظاهرها ، وهم معصومون من الكبائر والصغائر ، بل عد نبينا ﷺ ما هو حسنة ذنباً بالنسبة إلى حسنة أعلى منها، فقال: " لأستغفرنَّ الله في اليوم سبعين مَرَّة"[29]، هذا اللفظ، أو معناه؛ قيل: لأنه يترقَّى من درجة إلى درجة أعلى منها، فيرى الأولى بالنّسبة الى التي بعدها ذنباً وكذلك تستعظم فعلة واحدة من ملك البسيطة الموصوف بالعدل، فيقال فيه فَعَّال، وهو لم يفعل ممّا يستقبح إلا فعلة واحدة؛ لاستغراب صدور ذلك منهُ، حتى قال شاعرهم[30]:

العيب في العالم المحقور محقور والعيب في العالم المشهور مشهور
كفوفَةِ الظفر تخفى من حقارتها ومثلها في سواد العين مشهور

الفوفة النقطة الصغيرة من البياض تكون في الظفر ، فلا يلتفت إليها ولا تُعدّ ، ومثل تلك النقطة في سواد العين مشهور ، فيكون المراد في الآية وما ربّك بظالم للعبيد ، وإنما عبّر بظلام للعبيد لهذا المعنى ، واستغفر الله الذي لا إله إلاّ هو الحي القيوم "[31] .

ثانياً : تعقيب الفاء :

قال سيبويه : " إن شئت أَشركت الفاء بين الاول والاخر ، فدخل فيما دخل فيه الأول فتقول: ما تأتيني فتحدثني كأنك قلت : ما تأتيني وما تحدثني " [32].

تدل الفاء على الترتيب من غير مهلة ، وهي توجب أن الثاني بعد الأول ، وإنّ الأمر بينهما قريب ، رأيت زيداً فعمراً ، ودخلت مكة فالمدينة [33].

وهو على ضربين :

1- ترتيب في المعنى : وهو أن يكون المعطوف بها لاحقاً ، متصلاً بلا مهلة ، كقوله تعالى: ﴿ خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ ﴾ الانفطار: ٧. والأكثر كون المعطوف بها متسبباً عما قبله ، كقولك أَكلتهُ فمالَ ، وأقمتهُ فقام ، وعطفته فانعطف .

2- وأما الترتيب في الذكر فنوعان : أحدهما : عطف مفصل على مجمل ، هو في المعنى ، كقولك : توضأ فغسل وجههُ ويديهِ ومسح رَأسَهُ ورجليهِ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي وَإِنَّ وَعۡدَكَ ٱلۡحَقُّ وَأَنتَ أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ﴾ هود: ٤٥ .

الثاني : عطف لمجرد المشاركة في الحكم بحيث يحسن بالواو [34] .

ذكر ابن مالك أنّ الغالب في الجملة المعطوفة بالفاء ان يكون معناها متسبباً عن معنى الاول واستشهد بقوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡ ﴾ البقرة: ٢٢[35].

وقال ابن مالك : " قد يكون مع السببية مهلة كقولـــه تعـــالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾الحج: ٦٣ [36].

وذكر المرادي : تؤولت هذه الاية على ان " فتصبح " معطوف على محـــذوف ، تقـــديره : انبتنا به ، فطال النبت فتصبح . وقيل هي للتعقيب وتعقيب كل شيء بحسبه[37] .

استشهد صاحب التحفة على تعقيب الفاء بقولـــه تعـــالى : ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ البقرة: ٢٢ وبقوله ﷻ ﴿ فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾الحج: ٦٣ ، وقوله عـــز وعلا ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾ الأعلى: ٤ – ٥، فقال " والتعقيب من وجوه :

الاول : أن يقال تعقيب كل شيء بحسب ما جرت به عادة الله تعالى كذا ســـمعناه مـــن بعض اشياخنا .

والثـــاني : أن الآية الاولى في قوله ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾ نزلت والمراد بها جبال مكة، أو بعض جبالها ، وذلك حقيقة فيها دون غيرها ، والآية الثانية في قولـــه تعـــالى : ﴿ فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ يقدر لها ما تتصل بالفاء .

والثالـــث: أن ذلك حمل الفاء على ثم لاشتراكهما في الترتيب "[38] وهـــذا مـــا رجحـــه صاحب التحفة.

وقد يكون التعقيب مجازياً كما في قولـــه تعـــالى : ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾ ومعنى التعقيب المجازي : " ان المقام يقتضي المتكلم تقصير المدة الطويلة فيأتي بالفـــاء وقـــد يقتضيه العكس فيأتي بـــ(ثم)[39] .

ثالثاً : دلالة المصدر :

عُرفَّ المصدر بأنه : " كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول وهو وفعله من لفظ واحـــد ، والمصدر اسم للفعل والفعل مشتق من المصدر "[40] . وإنما سميَّ المصدر مفعولاً مطلقاً ؛ لأنه لم يقيد ، وما عداه مقيد بحرف جر ، تقول : مفعول له، مفعول معه ، مفعـــول فيـــه ، مفعـــول به[41].

يذكر النحاة إنّ المفعول المطلق يفيد ثلاثة أمور :

أحدها : لبيان النوع كقوله تعالى : ﴿ فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ القمر: ٤٢ .

والثاني : لبيان العدد : كقوله تعالى : ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴾ الحاقة: ١٤ .

والثالث : التوكيد كقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ النساء: ١٦٤ [42] .

وذهب الزجاج بقوله : " أخبر الله ﷻ بتخصيص نبي ممن ذكر ، فأعلم عز وجل أن موسى كُلِّم بغير وحي ، وأكد ذلك بقوله تكليماً فهو كلام بفعل الكلام لا شك في ذلك " [43] .

قال صاحب التحفة : " التأكيد بالمصدر يرفع توهم المجاز وبه احتج أصحابنا على المعتزلة في قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ النساء: ١٦٤ وأنه لمّا أكّد الله تعالى بالمصدر ، علم أنّ موسى – على نبينا وعليه الصلاة والسلام – كلمه الله تعالى بنفسه لا بواسطة ملك ولا خلق (في شجر) .

وتكليماً مؤكِّد للجملة قبله ، والجملة قبله أعمّ من المجاز والحقيقة فيؤتى بالمصدر مؤكداً لرفع احتمال توهم المجاز ، نحو : " أنت ابني حقاً " ، فجيء بالمصدر الذي يرفع توهم أنت ابني في المحبة والشفقة " [44]

رابعاً: دلالة صيغ الجمع " فُعالى وفَعْلى "

ذكر سيبويه : وإنما قال الخليل : إنما قالوا : مَرْضَى وهلكى ومَوْتى وجَرْبى وأشباه ذلك لأنّ ذلك أمرٌ يُبْتلون به ، وأُدخلوا فيه وهم له كارهون وأُصيبوا به ، فلمّا كان المعنى معنى المَفْعُول كسّروه على هذا المعنى ، وقد قالوا : هُلاّكٌ وهالِكُونَ ، فجاءوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل ، فلم يكسِّروه على المعنى إذ كان بمنزلة جالسٍ في البناء وفي الفِعْل ، وهو على هذا أكثر في الكلام .

ألا ترى أنهم قالوا : دامِرٌ ودُمّارٌ ودامِرُونَ ، وضامِرٌ وضُمَّرٌ : ضَمْرى فهذا يجرى مجرى هذا ، إلا أنَّهم قد قالوا ما سمعت على هذا المعنى . ومثل هُلاَّكٍ قولهم : مِراضٌ وسِقامٌ ولم يقولوا : سَقْمي ، فالمجرى الغالب في هذا النحو غير فَعْلى ، وقد قالوا : رجلٌ سَكْرانُ وقومٌ سَكْرى ، ذلك لأنهم جعلوه كالمرْضَى . وقالوا : رجل رَوْبى، فجعلوه بمنزلة سَكْرى .
والرّوْبى : الذين قد استثقلوا نوماً ، فشَّبهوه بالسَّكْران[45] .

وجاء في معاني القرآن : تحويل صيغة الجمع " فعالى " إلى " فَعْلى " وذاك في قراءة من قرأ [46] . ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ ﴾ بحذف الألف بعد الكاف على زنه " فَعْلى " وقراءة المصحف " سُكارى " فمن قرأ ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ ﴾فأنه قرأ على صيغة " فَعْلى " وهو وجه جيد في العربية ، لأنه بمنزلة الهلكى والجرحى ، لأن العرب تجمع على (فعلى) ما كان على (فاعل ، وفعيل ، وفَعِل) ، اذا كان صاحبه كالمريض أو الصريح أو الجريح . وجعلوا (الفَعْلى) علامة لجمع كل ذي زمانةٍ أو ضررٍ وهلاكٍ ، دون ان يبالوا بمفرده ، أكان على فاعل أو فعيل أم فعلان ، وليس (سَكْرى) بمذهب النشوان أو النشاوى أي ليس على سكران حتى تجمع على (سْكارى) ، أو ان يكون (سكرى) مفرداً مؤنثاً ، وجاز

حينئذٍ ان يكون حالاً مطابقاً لصاحب الحال الجمع (الناس) وهي جماعة في تأويل المفرد على أنّ الجمع يقع عليه التأنيث فيكون كالواحدة كان وجهاً كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ الأعراف: ١٨٠ و﴿ ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ القصص: ٤٣[47] ، وجه دلالي[48] . أشار إليه الفراء وهو من جانب إدراك المناسبة الصوتية بين هول ذلك اليوم وحذف الألف من (سَكْرى). وعبارته " فاختير (سَكْرى) بطرح الألف من هول ذلك اليوم وفزعه[49] . ويصح في نظر ابي علي الفارسي أن يكون جمع (سَكِر) كـ(زمَنْى) وزَمِن وأَكثر ما يجيء جمعاً لفعيل بمعنى مفعول مثل : قتيل : قتلى ، جريح جرحى[50] .

جاء في شرح الكافية : " ومن أمثلة جمع الكثرة : " فَعْلَى " والقياسي منه : ما كان لـ"فَعِل" بمعنى: " مَفْعُول"، دال على هلك، أو توجع، أو تشتت كـ" قتيل" و" قتلى"، و"جَرِيح" و"جَرْحَى"، و"أسِير" و"أَسْرَى" . ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من " فَعِيل " لا بمعنى " مَفْعُول " : كـ"مَرِيض" و" مَرْضَى " ، و" فَعِل " كـ" زَمِن " و" زمْنَى " ، و" فَاعِل " كـ" هَالِك " و" هَلْكَى"، و" فَيْعِل " كـ" مَيِّت " و" مَوْتى " ، و" أَفْعَل " كـ" أَحْمَق " و" حَمْقَى " ، و" فَعْلاَن" كـ" سَكْرَان " و" سَكْرَى "وبه قرأ حمزة والكسائي ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ ﴾ الحج: ٢[51].

وافق ابو حيان سيبويه عندما قال " رجل سكران ، وقوم سكرى ، وذلك لأنهم جعلوه كالمرضى ، وعلل ذلك بقوله لأنهما شيئان يدخلان على الانسان [52] .

قال صاحب التحفة : " ومن صيغ الجمع وهي " فَعْلَى " ، فقال : يكون جمعاً لوصف على " فَعِيل " بمعنى " مَفْعُول " دالذ على هلاكٍ ، أو توجّع ، كـ قَتِيل وقَتْلَى، وجَرِيح وجَرْحَى ، ويحمل عليْه ما أشبهه في المعنى ، كـ: زَمِن وزَمْني – مما كان على " فَعِل " ، وهَالِك وَهَلْكَى – مما كان على " فَاعِل " ، ومَيّت ومَوْتى – مما كان على " فَعيل " وبمعنى (فاعِل) ، كـ: مَرِيض ومَرْضى، و" أَفْعَل "، كـ أحْمَق وحمْقى" ، و" فَعْلان "، (كـ: سَكْرَان وسَكْرَى "[53] واستشهد بقراءة حمزة والكسائي ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ ﴾ الحج: ٢[54] .

المبحث الثاني : الاستشهاد بالحديث الشريف على المسائل الدلالية

أولاً : دلالة (لو)

ذكر ابن مالك : " لو " على ضربين : موصولة ، وشرطية :

فالموصولة : التي يصلح في موضعها " أَنْ " ، وأكثر ما تقع بعد " وَدّ " أو ما في معناها ، كقوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ البقرة: ٩٦ ، ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ ﴾ فعل وفاعل ، والجملة حالية أو استئنافية لا محل لها ﴿ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ لو مصدرية غير عاملة أي : يود التعمير ، وهي خاصة بفعل الودادة ، وهي والفعل بعدها في تأويل مصدر مفعول يود أي : يود التعمير "[55].

والشرطية : مرادفة لـــ" إنْ " كالتي في قوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ ﴾ النساء: ٩ وغير مرادفة لـــ" إنْ " وهي أكثر وقوعها من غيرها ، ونقل ابن مالك عن سيبويه انه قال : " وأما " لو " فلما كان سيقع لوقوع غيره "[56] ، يعني : أنك إذا قلت: " لَوْ قام زيدٌ لقام عمرو " فمقتضاه : أن القيام من عمرو كان متوقعاً لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله ، وليس في هذه العبارة تعرض لكون الثاني صالحاً للحصـــول بـــدون حصـــول الأول، أولا . والحق فيه أنه صالح لذلك ، وأن الأول محكوم بعدم حصوله ؛ لأنه قد يقال : " لو ترك العبدُ سؤال ربهِ لأعطاهُ " ؛ فترك السؤال محكوم بعدم حصوله ، والعطاء محكوم بحصوله على كل حال ، والمعنى : أن عطاءه حاصل مع ترك السؤال ، فكيف مع السؤال ومنـــه قـــول الرسول ﷺ في صهيب رضي الله عنه[57]. (نِعَم العبدُ صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) .

والعبارة الجيدة في "لو" أن يقال: " حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه " [58].

قال ابن هشام : " وقد أتضح أن افسد تفسير لـــ" لو " قول من قال : حرف امتناع لإمتناع، وان العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تالٍ ، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه ، ولكن قد يقال : إن في عبارة ســـيبويه اشـــكالاً ونقضاً فأما الاشكال فإن اللام من قوله " لوقوع غيره " في الظاهر لام التعليل ، وذلك فاســـد ، فإن في قولـــه تعـــالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾لقمان: ٢٧ ، فإن عدم نفاد الكلمات ليس معللاً بأن ما في الارض من شجرة أقلام وما بعده ، بل بأن صفاته سبحانه لا نهاية لها ، والإمساك خشية الإنفاق ليس معللاً بملكهم خزائن رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشح ، وكذا التولي وعدم الاســـتجابة ليســـا معللـــين بالسماع ، بل بما هم عليه من العتو والضلال ، وعدم معصيته صهيب ليست معلله بعدم الخوف بل بالمهابة ، والجواب أن تقدر اللام للتوقيت ، مثلها في ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ﴾الأعراف: ١٨٧ أي ان الثاني يثبت عند ثبوت الاول . وأما النقض فلأنها تدل على انها دالة على امتناع شرطها، والجواب أنه مفهوم من قوله " ما كان سيقع " فأنه دليل على أنه لم يقع ، نعم في عبارة ابن مالك نقص ، فإنها لا تفيد أن اقتضاءها للإمتناع : في الماضي ، فإذا قيل : " لو حرف يقتضي فـــي الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه " كان ذلك أجود العبارات "[59] .

ذهب صاحب التحفة بقوله اعلم ان " لو " تقع موصولاً حرفياً ، وقد تقدر مـــع مـــا بعـــدها بالمصدر ، نحو : " وددتُ لو قامَ زيدٌ " ، وتقع شرطية ، وفسّرها النحاة بأنها حرف لما ســـيقع لوقوع غيره ، نحو : لو " قام زيدٌ لأكرمتُك " ، فهي حرف لتوقع الإكرام لوقوع القيام . وقيل : هي حرف امتناع لامتناع ، أيْ : امتنع الإكرام لامتناع القيام قبل ، وهذه العبارة هي المشهورة

والاولى وكلتاهما منتقضة ، بنحو قوله ﷺ في صهيب رضي الله عنه: " لو لم يَخف الله لم يَعصه " ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾لقمان: ٢٧ ؛ إذ لا يقال : امتنع عدم عصيان صُهيب (رضي الله عنه) لامتناع عدم خوفه لله تعالى ، أو عدم عصيانه متوقع لوقوع عدم خوفه لله تعالى ، ولا يقال : امتنع عدم نفود كلمات الله تعالى لامتناع كون ما في الأرض من شجرة اَقلام . فقيل : هي حرف يقتضي امتناع ما يليه ، وعلى تقدير ثبوته مستلزم لتاليه ، هذا اللفظ أو معناه ، فـــ " لو قامَ زيدٌ لأكرمتك " ، اقتضت لو امتناع ما يليها ، وهو قيام زيد ، ولو قدّرتَ ثبوت القيام استلزم ثبوت الإكرام ؛ لأنه يلزم من ثبوت المقدم ثبوت التالي ؛ لأنّه اخصَ منه ، ومهما صدق الأخص صدق الأعم ، واقتضى لو – أيضاً – امتناع ما يليه ، وهو لم يخفِ الله ، بل يخافه ، وعلى تقدير أنه لم يخفهُ مستلزم لثبوت التالي ، وهو لم يعصه ؛ لأنّ صُهيباً لم يعبده خوفاً ، بل لأنه أهل أَن يُعبد ، وكذلك اقتضت لو امتناع كون ما في الأرض من شجرة اقلام ، وعلى تقدير ثبوته فمستلزم لكون كلمات الله لا تنفد "[60] ثم ينهي كلامه بقوله لعمري انه لتفسير مطرد[61] .

واستشهد خالد الأزهري بالحديث الشريف ثم قال : " فإنه لا يلزم من انتفاء : لم يخف ، انتفاء : لم يعص ، حتى يكون قد خاف وعصى . لأن انتفاء العصيان له سببان : أحدهما : خوف العقاب ، وهو وظيفة العوام ، والثاني : الإجلال والإعظام، وهو وظيفة الخواص . والمراد أن صهيباً (رضي الله تعالى عنه) من قسم الخواص، وأنه لو قُدِّر خلوُّه عن الخوف لم يقع منه معصية ، فكيف والخوف حاصل له ؟ وإنَّما لم تدل " لو " على انتفاء الجواب ههنا ، لأن دلالتها على ذلك إنّما هو من باب مفهوم المخالفة ، (إذ مفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة ، وفُسِّر مفهوم المخالفة بأن يكون المسكوت عنه مخالفاً لحكم المذكور إثباتاً أو نفياً ، ومفهوم الموافقة بأن يكون المسكوت عنه موافقاً في الحكم المذكور ، وفي هذا الأثر دلَّ مفهوم الموافقة على عدم المعصية ؛ لأنه إذا انتفت المعصية عند عم الخوف ، فعند الخوف أولى ، وإذا تعارض هذان المفهومان ، قُدِّم مفهوم الموافقة على عدم المعصية " [62] .

ثانياً : دلالة سُوى – سِوى ، سواء

(سُوى، وَسَواء) لغتان في (سِوى) وهي مثل (غير) معنى واستعمالاً ، فـ(غير، وسوى ، وسواء) حكم المستثنى بها الجر ، بإضافتها إليه ، وتعرب "غير" بما كان يُعرب به المستثنى مع " إلا " ، فتقولُ : قَامَ القومُ غَيرَ زيدٍ " بنصب " غير " كما تقول " قام القومُ إلا زيداً " بنصب " زيد " ، وتقول " ما قَامَ أَحدٌ غيرُ زيدٍ ، وغيرَ زيدٍ " بالإتباع والنصب ، والمختار الإتباع ، كما تقول " ما قام أَحدٌ إلا زَيدٌ ، وإلا زيداً " وتقول : " ما قام غَيرُ زيدٍ " فترفع " غيرَ " وجوباً كما

تقول " ما قَامَ إلا زيدٌ " برفعه وجوباً ، وتقول : " ما قام أَحَدٌ غيرَ حمارٍ بنصب " غير " عند غير بني تميم ، وبالإتباع عند بني تميم ، كما تفعل في قولك ، " ما قام أَحدٌ إلا حمارٌ ، وإلا حماراً " [63] .

ومذهب سيبويه : إنّ (سوى) لا تكون الا ظرفاً ، فهي ابداً منصوبة على الظرفية ، وهي مشعرة بالاستثناء ، ولا تخرج عن الظرفية الا في ضرورة الشعر[64]. ومذهب ابن مالك أنها كـ"غير" فتعامل بما تعامل به " غير " : من الرفع ، والنصب ، والجر[65]. فمن استعمالها مجرورة قوله ﷺ[66]: " دعوت ربي ألا يسلط على أُمتي عَدُوّاً من سِوَى أنفسها " ، وقوله ﷺ[67] : " ما أَنْتُم في سِوَاكم من الأمم إلاّ كالشعرةِ البيضاء في الثورِ الاسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض " [68] .

ذكر ابو اسحاق : إنّ الخليل وسيبويه ، والجمهور لا يجعلون سُوى ، سِوى ، سواء كما جعلها ابن مالك ، بل هي عندهم لازمة النصب على الظرفية ، فلا تقع مبتدأ ، ولا ترفع على الفاعلية ، ولا تُجر بالإضافة ، فهي من الظروف غير المتصرفة غير أنَّ العرب ضمنتها معنى الاستثناء ، إذ وقعت في موضع نصب ، نحو : قام القوم سواءَ زيدٍ ، وسِوى زيدٍ ، فلا تجري في هذا الباب مجرى غيرٍ إلاَّ في كون ما بعدها مستثنى بها ، وإنَّما تجري عندهم مجرى غير في ضرورة الشعر ، وما ذهب إليه الكوفيون أَنها تكون عندهم غير ظرف وحجتهم في ذلك القياس والسماع . أمّا القياس فإنَّ سَواء اصلها الوصف كقوله تعالى : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ آل عمران: ٦٤ وقوله تعالى : ﴿ فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً ﴾ فصلت:١٠ ، وإذا كانت غير ظرف في أصلها بل صفة متصرفةٌ ، فالأصل بقاؤها على ما كانت عليه من التصرف حتى يقوم الدليلُ على عدم التصرف ، ولم يقم بَعدُ، ثم تضمينها معنى حرف الاستثناء لا يوجب لها عدم التصرف ، ولو كان ذلك كذلك لوجب أَلاَّ تتصرف غير حين ضُمنت معنى حرف الاستثناء فلما لم يكن ذلك موجباً في غيرٍ لم يكن موجباً في سواءٍ ، وقد أقرَّ سيبويه بموافقتها لغير في المعنى فقال في : باب ما يحتمل الشعر واستشهد سيبويه[69] بقول المرَّار بن سلامة العجلي

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منَّا ولا من سَوائنا

وبقول الأعشى [70] :

وما قصدتْ من أَهلها لسوائكا

" فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غيرٍ " [71]. فهذا تصريح بأن معناها معنى غير، وذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي منتفيه عن غيرٍ ، ولو كانت ظرفاً لأعطت معنى (في) الذي

كانت تتضمنه ؛ إذ معنى الظرف ما ضُمِّنَ معنى (في) من أسماء الزمان أو المكان ، وسوى ليس فيها معنى (في) ، ولا هي اسم زمان ولا مكان ، فلا ظرفية فيها البتة ، فهي وغير سواءٌ، أما السماعُ منه الحديث الشريف واستشهد ابو اسحاق بقول الرسول ﷺ : " دعوت ربي الا يسلط على امتي عَدّوًّا من سوى أنفسهم " ، وقوله ﷺ : " ما أنتم في سواكم من الأمم الا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود"[72].

وذكر صاحب التحفة ما ذهب إليه النحاة من قبله واستشهد بالحديثين الشريفين السابقين [73].

المبحث الثالث: الاستشهاد بكلام العرب

دلالة الافعال الناقصة

أولاً : معنى الافعال الناقصة

قال الرضي : ((إنما سميت ناقصة ، لأنها لا تتمُ بالمرفوع كلاماً ، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة ، فإنها تتمُّ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب . وما قال بعضهم من أنها سُميت ناقصةً لأنها تدلُّ على الزمان دون المصدر ، ليس بشيءٍ ، لأن " كان " في نحو كان زيد قائماً، يَدُلُّ على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبرهُ يَدُلُّ على الكون المخصوص، وهو كون القيام ، أي حصوله ، فجيء أولاً بلفظٍ دالٍ على حُصولٍ ما ، ثم عُيّن بالخبر : ذلك الحاصل ، فكأنك قلت : حصل شيء ثم قلت : حصل القيام ، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه ، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن ، مع فائدة أخرى وهي دلالته على تعيين زمان الحصول المقيد ولو قلنا : قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معاً ، فـ(كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره ، وخبره يدل على ما حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في " كان " لكان دلالة " كان " على الحدث المطلق أي الكون : أي وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق : عقلية " [74] .

قال الخوارزمي : " ومن أصناف الأفعال الناقصة : هي كان ، صار ، وأصبح، وأمسى ، وظل ، وبات ، وما زال ، وما برح ، وما انفك ، وما فتئ، وما دام، وليس يدخلن على المبتدأ ، والخبر ، إلا أنهن يرفعنّ المبتدأ وينصبنَّ الخبر ، ويسمى المرفوع أسماً والمنصوب خبراً ونقصانهن من حيث أن نحو ضرب وقتل كلام متى أخذ مرفوعه ، وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاماً"[75].

وأشار ابن عصفور لدلالة كان بقوله : " إن كانت زائدة فمعناها اقتران مضمون الجملة بالزمان وان كانت ناقصة فكذلك ، وتكون بمعنى صار ، وإن كانت تامة فبمعنى حضر ، يقال كان لبنٌ ، أي : حضَر ، وبمعنى حدث ، يقال كان أمرٌ ، أي: حدث ، وبمعنى كفل ، يقال كنتُ الصّبيّ ، أي كفلتهُ ، وبمعنى غزلَ ، يقال كنتُ الصوفَ أي غزلته " [76] .

وأدلى صاحب التحفة بدلوه : " معنى كان وجد أو حدث ، فكان زيدٌ عالماً ، العلم مسند إلى زيد ، إمّا على أنّه وجد واستمرّ ولم ينقطع مدّة حياته، وأزلاً وأبداً في القدم قال تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ النساء: ٩٦ ، وإمّا على أنه وجد ثم انقطع نحو : كان هذا الفقير غنياً ، وإمّا على أنّه تجدّد له بعد أن لم تكن فتكون بمعنى صار[77] . كقول الشاعر[78] :

قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها بتيهاء قفرٍ والمطيُّ كأنها

ومعنى ظلّ : أقام نهاراً ، وبات : أقام ليلاً ، وأضحى ، وأصبح وأمسى : دخل في الضحى والصباح والمساء ، وليس لنفي الحال ، فإن نفت غير الحال فبقرينة [79] واستشهد صاحب التحفة لذلك بقول الشاعر[80] :

وَمَا مِثْلُه فِيهِمُ ولا كان قبله وليس يكون الدهر ما دام يذبُلُ

يذبل – بذال معجمه – جبل [81] فقد نفى الحال والمضي بغيرها ، فتعين أن ليس نفت المستقبل[82] .

ومعنى زال : انفصل ، وكذا برح ، وفتئ وانفك ، ومعنى دام : بقي فأجريت هذه الافعال بالمعاني المذكورة مجرى الحروف ، فدخلت على الجمل الابتدائية ، وهي كلّها أفعال يجوز دخولها على المبتدأ والخبر فكلّ ما كان مبتدأ جاز أن يكون اسماً لها إلاّ اسم الشرط ، واسم الاستفهام ، وكم الخبرية ، والاسماء التي التزم فيها الرفع على الابتداء ، نحو : ما التعجبية ، وايمن الله وكل ما كان خبراً للمبتدأ جاز أن يكون خبراً لها ، إلاّ الجملة غير المحتملة للصدق والكذب[83] .

ثانياً: افعال المقاربة

" على ثلاثة أضرب : لأن منها ما يدل على رجاء الفعل ، وهو (عسى ، وحرى ، واخلولق) . ومنها ما يدل على مقاربته في الإمكان وهو (كاد ، وكرب ، وأَوْشك) ومنها ما يدل على الشروع فيه وفيه (انشأ ، وطفق ، وجعل ، وأخذ ، وعلق) . وكل هذه الافعال مستوية في اللحاق بـ(كان) في رفع الاسم ونصب الخبر ، لأنها مثل (كان) في الدخول على مبتدأ وخبر في الاصل "[84] . وذكر ابن عقيل سبب تسميتها قائلاً : أفعال المقاربة من باب تسمية الكل بأسم البعض[85] .

وذكر صاحب التحفة ما ذهب إليه العلماء بقوله : " إعلم ان افعال المقاربة ألحقت بكان ؛ لدخولها على المبتدأ والخبر في الاصل ، لكن التزم في هذا الباب كون الخبر فعلاً مضارعاً إلاّ فيما ندر من مجيئه مفرداً "[86] . وندر مجيء الخبر اسماً بعد كاد عسى[87]. واستشهد بقول الشاعر[88] :

أكثـــرْتَ فـــي العَـــذْلِ مُلِحّـــاً دائمـــاً لا تكثِـــرَنْ إنّـــي عســـيْتُ صـــائماً

وقول الاخر : [89]

فأبـــتْ إلـــى فهـــمٍ ومـــا كـــدت آيبـــاً وكـــم مِثلهـــا فارقتُهـــا وهـــي تصِـــغرُ

وذكر صاحب التحفة كون مجيء خبر جعل جملة اسمية واستشهد بقول الشاعر[90]:

وقـــد جَعَلَـــتْ قلـــوص بنـــي زيـــادٍ مـــن الأكـــوارِ مرتَعُهـــا قريـــبُ

قال ابن عقيل : " اقترانُ خبر " عسى " بـــ" أَنْ " كثير وتجريده من " أَنْ " قليل ، وهذا مذهب سيبويه ، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من " أن " إلا في الشعر ، ولم يرد في القرآن إلا مقترناً بـــ" أن " قال الله تعالى: ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ ﴾ المائدة: ٥٢ وقال عز وجل: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡ ﴾الإسراء: ٨ [91] .

ومن وروده بدون " أن " قول الشاعر[92] :

عســـى الكـــربْ الـــذي احســـيت فيـــه يكـــــون وراءَهُ فـــــرجٌ قريـــــبُ

وذكر صاحب التحفة ما قاله ابن عقيل واستشهد بالشاهد الشعري نفسه[93].

وإما حرى ، وخلولق وأوشك فقد جاء في كتاب التحفة : حرى مثل عسى في الدلالة علـــى الرجاء ، لكن يجب اقتران خبرها بـــ" أنْ " ، ولم تجرّد عنه لا في شعر ولا في غيره ، وكذلك اخلولق : قال سيبويه : " اخلولقت السماءُ ان تمطُر " وَأمّا أوشك ، فالكثير اقتران خبرها بـــ " أنْ " وتجرده منها قليل ، فمن اقترانه بها قول الشاعر[94] :

ولـــو سُـــئلَ النّـــاسُ التُّـــرابَ لأوشـــكوا إذا قِيـــلَ هـــاتُوا أنْ يملُّـــوا فيمنعـــوا

ومن تجرده منها قول الشاعر[95] :

يوشِـــكُ مَـــنْ فـــرَّ مَنِيَّتَـــه فـــي بعـــض غِرَّاتـــه يُوافقُهـــا

فقوله " يوافقها " جاءت مجردة من أن خبراً ليوشك[96] .

وذكر ابن الناظم : ومن الافعال التي يجوز في الفعل الذي بعدها اقترانه بـــ(أن) وتجـــرده منها ، إلا أن الأعراف تجرده منها وهي (كرب)[97]. واستشهد بقول الشاعر[98] :

كـــرب القلـــب مـــن جَـــوَاهُ يـــذوبُ حـــين قـــال الوشـــاة هنـــدٌ غضـــوبُ

قال صاحب التحفة : " ومن اقتران خبرها بأن على قلة ، كقوله [99] :

ســـقاها ذوو الاحـــلام ســـجلاً علـــى الظَّمـــا وقـــد كربـــت أعناقُهـــا أن تَقَطَّعـــا

ومن عدم اقترانه ، بأن ، كقول الشاعر :

كـــرب القلـــب مـــن جَـــوَاهُ يـــذوبُ حـــين قـــال الوشـــاة هنـــدٌ غضـــوبُ

وأمّا ما دلّ من هذه الأفعال على الشروع في الفعل فيجب تجريد خبرها عن أنْ لما بينهما من المنافاة ؛ لأن المقصود بالفعل الدال على الشروع في الفعل ، والمقصود بأن الاستقبال ، فلا يجتمع الحال والاستقبال في زمن واحد ، نحو جعل زيد يتكلم ، وأخذ ينظم ، وعلق يفعل كذا"[100].

جميع أفعال المقاربة لا تتصرف ولا يستعمل منها غير مثال الماضي إلا (كاد وأوشك)[101].

واستشهد صاحب التحفة لذلك بقول الشاعر[102] :

يوشِكُ من فرَّ مَنيَّتَه في بعض غِرَّاته يوافقها

مجيء أوشك فعل مضارع

وقول الشاعر[103] :

ولو سُئلَ الناسُ التُرابَ لأوشكوا إذا قيل هاتوا أنْ يملُّوا فيمنعوا

نعم الماضي قليل ، واستعمل منها أيضاً – اسم الفاعل كقول الشاعر[104] :

فموشكة أرضُنا أنْ تعود خِلاف الأنيس وحوشاً يبابا

واستعمل اسم الفاعل – أيضاً من كاد خلاف ما يفهم من كلام المصنف ، كقول الشاعر[105] :

أموت أسى يَوم الرِّجَامِ وإنني يقيناً لرَهنٌ بالذي أنا كائدُ[106]

الخاتمة

الحمدُ لله في البدء والختام والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأنام وعلى آله واصحابه أجمعين . فبعد دراستي للشاهد اللغوي في كتاب التحفة المكية يمكن تسجيل النتائج الآتية :

1) اعتنى صاحب التحفة عناية خاصة بالاستشهاد بالقرآن الكريم واحتلت الآيات الكريمة المرتبة الأولى باستشهاداته .
2) ولم يستشهد بالقراءات القرآنية على المسائل الدلالية سوى آية واحدة ذكرها في دلالة صيغ الجمع " فُعالى وفَعْلى " .
3) استشهد صاحب التحفة بكلام الرسول ﷺ .
4) استشهد صاحب التحفة بشعر الجاهلين والمخضرمين والاسلاميين .

الهوامش

[1]– ينظر : الاعلام : 227/1 .
[2]– التحفة المكية : 9 .
[3]– ينظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : 50/7 .

[4]- التحفة المكية : 10 .
[5]- ينظر : الضوء اللامع : 116/1 .
[6]- ينظر : المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي : 162/7 ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: 59/4 .
[7]- التحفة المكية : 429 .
[8]- المصدر نفسه : 304 .
[9]- المصدر نفسه : 298 .
[10]- المصدر نفسه : 247 .
[11]- المصدر نفسه : 249 .
[12]- المصدر نفسه : 236 .
[13]- التحفة المكية : 224 .
[14]- محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز ابن ابي العافية الازدي المعروف بالكتندي (556-583هـ) يكنى أبا بكر ، كان اديباً وشاعراً سكن غرناطة ومالقة وأخذ عن أهلها وكان كاتباً لبعض ولاتها : ينظر : اعلام مالقة: 106 .
[15]- الامام العالم المحدث الحافظ المعمر مفيد العراق أبو محمد عبد العزيز بن أبي نصر محمود الجنابذي الاصل البغدادي التاجر البزاز ، ابن الاخضر ، ولد سنة 524هـ : ينظر سير اعلام النبلاء : 31/22 .
[16]- ينظر : صحيح البخاري (184) كتاب : الوضوء ، باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل: 48/1 .
[17]- التحفة المكية : 172 ، ينظر : 81 – 82 ، 107 ، 157 -158 ، 169 ، 170-171 ، 179-180 .
[18]- التحفة المكية : 154 .
[19]- التحفة المكية : 243 ، 333 ، 458 ، 502 ، 377 ، 392 ، 406 ، 495 ، 468 .
[20]- البيت : للأعشى همدان : ينظر الحماسة البصرية : 262/2 .
[21]- التحفة المكية : 243 .
[22]- المصدر نفسه : 243 .
[23]- المصدر نفسه : 656 .
[24]- من شواهد المقرب : 81/2-82 .
[25]- التحفة المكية : 656 .
[26]- ينظر: المَصدَرُ نَفسُه : 688 .
[27]- ينظر : شرح ابن الناظم : 571 ، وشرح ابن عقيل : 76/4 .
[28]- مغني اللبيب : 118/1 ، ينظر : التحوير والتنوير : 319/24 ، اعراب القرآن وبيانه : محيي الدين درويش : 7/5 ، ينظر : همع الهوامع : 370/3 ، دليل السالك : 242/3 ، معنى الاديب : 1/ 87 .
[29]- الحديث : اخرجه البخاري (6307) كتاب الدعوات باب استغفار النبي صلى الله عليه وآله وسلم : 67/8 .
[30]- الزجر للمخزومي : ينظر درة الغواص في أوهام الخواص / 106 ، مؤسسة الكتب الثقافية 1418هـ-1998م تحقيق عرفات مطرجي .
[31]- التحفة المكية : 671 ، ينظر : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : 84-85 .
[32]- الكتاب : 424/3 .
[33]- ينظر : المقتضب : 148/1 .

[34]- ينظر : شرح ابن الناظم : 373 ، مغني اللبيب 1/173-174 ، شرح شذور الذهب : 142.
[35]- ينظر : شرح التسهيل : 352 .
[36]- شرح التسهيل : 354 .
[37]- ينظر : الجنى الداني : 61 .
[38]- التحفة المكية : 446 ، ينظر : معاني النحو : 3/202-203 .
[39]- معاني النحو : 3/202-203 .
[40]- شرح اللمع للأصفهاني : 402 .
[41]- ينظر : التحفة المكية : 237 .
[42]- ينظر : شرح شذور الذهب : 210 ، قطر الندى : 370 ، المقاصد الشافية : 3/216 .
[43]- معاني القرآن للزجاج : 133 .
[44]- التحفة المكية : 243 .
[45]- ينظر : الكتاب : 3/648-649 .
[46]- ينظر : التيسير في القراءات السبع : 156 ، معجم القراءات : 6/76 .
[47]- ينظر : معاني القرآن : 2/215 .
[48]- ينظر : التوجيه اللغوي في القراءات القرآنية عند الفراء : 208 .
[49]-ينظر : معاني القرآن : 2/215 .
[50]- ينظر : التكملة : 328 .
[51]- شرح الكافية الشافية : 2/266 ، ينظر : شرح ابن الناظم : 550 .
[52]- ينظر : تفسير البحر المحيط : 6/325 .
[53]- التحفة المكية : 629 .
[54]- معجم القراءات : 6/76 .
[55]- اعراب القرآن وبيانه : محيي الدين درويش : 1/144 .
[56]- الكتاب : 4/222 .
[57]- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة الحديث الحادي عشر نعم العبدُ صهيب : 169 .
[58]- ينظر : شرح الكافية : 2/173-174 ، شرح ابن الناظم : 504 ، شرح ابن عقيل : 4/23.
[59]- مغني اللبيب : 1/287 ، ينظر الجنى الداني : 1/280 .
[60]- ينظر : التحفة المكية : 569 .
[61]- ينظر : التحفة المكية : 569 ، وشرح التصريح : 2/420-421 ، ينظر : همع الهوامع : 2/470 ، دليل السالك : 3/73 .
[62]- شرح التصريح : 2/420-421 ، ينظر : همع الهوامع : 2/470 .
[63]- ينظر : شرح ابن الناظم : 222 ، وينظر : شرح ابن عقيل: 2/101 ، شرح الاشموني : 1/235 .
[64]- ينظر : الكتاب : 1/32 .
[65]- ينظر : شرح الكافية : 1/321 .
[66]- الحديث أخرجه مسلم (2889) ص/1158 : كتاب : الفتن وأشراط السّاعة ، بَابُ هلاك هذه الأمةِ بعضهم ببعض ، عن ثوبان ، قال : قال رسول الله ﷺ: " إنَّ اللهَ زوى لي الأرض ، فرأيت مشارقها ومغاربها ،

وإنَّ أُمتي سيبلغ مُلكها ما زوي لي منها ، وأعطيت الكنزين الأحمر والابيض ، واني سئلت ربي لأمتـــي أن لا يهلكها بسَنةٍ عامه ، وأن لا يسلط عليهم عدواً من سوى انفسهم ....." .

[67]- الحديث أخرجه مسلم (221) ص/117 ، كتاب الايمان ، باب كون هذه الامة نصف أهل الجنة .

[68]- ينظر : شرح ابن عقيل : 101/2 .

[69]- ينظر : الكتاب : 32/1 .

[70]- ينظر : ديوان الأعشى : 65 .

[71]- ينظر : الكتاب : 32/1 .

[72]- ينظر : المقاصد الشافية : 398/3-399 .

[73]- ينظر : التحفة المكية : 272-273 .

[74]- شرح الرضي على الكافية : 1023-1024 ، الأزهية : 183 .

[75]- التخمير : 283/3 .

[76]- المقرب : 92/1 ، ينظر البسيط : 661/1-662 .

[77]- التحفة المكية : 133-134 .

[78]- البيت : لعمرو بن أحمر الباهلي : ينظر ديوانه : 119 .

[79]- ينظر : التحفة المكية : 134 .

[80]- البيت لحسان بن ثابت : ينظر ديوانه : 199 .

[81]- ويذبل : اسم جبل بعينه في بلاد نجد : ينظر : لسان العرب : 256/11 . مادة ذَبُلَ .

[82]- ينظر : التحفة المكية : 134 .

[83]- ينظر : المصدر نفسه : 135 .

[84]- شرح ابن الناظم : 110 ، ينظر : شرح ابن عقيل : 149/1 ، شـــرح شـــذور الـــذهب : 177 ، النحـــو الوسيط: 153/1 .

[85]- ينظر : شرح ابن عقيل : 149/1 ، اوضح المسالك : 301/1 .

[86]- التحفة المكية : 150 .

[87]- المصدر نفسه : 150 .

[88]- الرجز لرؤبة : ينظر : ملحقات ديوانه : 185 .

[89]- البيت : لتأبط شراً : ينظر ديوانه : 91 .

[90]- الشاهد بلا نسبة : ينظر خزانة الادب : 120/5 .

[91]- شرح ابن عقيل : 149/1 ، ينظر : اوضح المسالك : 312/1 .

[92]- لهدبة بن خشرم العذري : ينظر خزانة الادب : 328/9 .

[93]- ينظر : التحفة المكية : 153 .

[94]- البيت : انشده ثعلب عن ابن الاعرابي : ينظر مجالس ثعلب : 365 .

[95]- البيت لأمية بن أبي الصلت : ينظر : ديوانه : 172 .

[96]- ينظر : التحفة المكية : 153 .

[97]- ينظر : شرح ابن الناظم : 112 .

[98]- البيت : لكلحبة اليربوعي : ينظر : العيني : 695/2 .

[99]- البيت : لأبي زيد الأسلمي : ينظر : الكامل في الادب : 152/1 .
[100]- التحفة المكية : 154-155 .
[101]- ينظر : شرح التسهيل : 400/1 ، شرح ابن الناظم : 113 .
[102]- البيت : لأمية بن أبي الصلت : ينظر ديوانه : 172 .
[103]- البيت : انشده ثعلب : عن ابن الاعرابي : ينظر : المجالس : 365 .
[104]- البيت : لأسامة بن الحارث الهذلي : ينظر ديوان الهذليين : 199/2 .
[105]- البيت لكثير عزة ، ينظر : ديوانه : 320 .
[106]- ينظر : التحفة المكية : 156 .

المصادر

1- الازهية في علم الحروف تأليف علي بن محمد النحوي الهروي نحو سنة (415هـ) ، تحقيق : عبد المعين الملّوحي 1413هـ-1933م .
2- اعراب القرآن الكريم وبيانه ، تأليف محيي الدين الدرويش ، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق – بيروت ، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ، ط7 ، 1420هـ-1999م .
3- أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ، تأليف الامام ابي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبدالله بن هشام ، الانصاري المصري المتوفى في سنة 761هـ ، ومعه كتاب عدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محي الدين عبد الحميد منشورات الكتب العصرية صيدا ، بيروت حقوق الطبع محفوظة للناشر الوحيد في جميع البلاد العربية .
4- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن احمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السَّبتي ، 599-688 ، تحقيق ودراسة : الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الاسلامي جميع الحقوق محفوظة ، ط1 ، 1407هـ-1986م ، بيروت – لبنان .
5- التحفة المكية في شرح الأرجوزة الألفية ، تأليف ابي العباس شهاب الدين احمد المقري المغربي المالكي (ت847هـ) ، تحقيق ابي عبد العليم جمال عمراوي الجزائري ، دار المحسن للنشر والتوزيع دار ابن حزم ، ط1 ، 1436هـ-2015م .
6- تفسير البحر المحيط ، أبو حيان الاندلسي (745هـ) ، دراسة وتحقيق وتعليق : عادل احمد عبد الموجود – علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد النوتي – د. احمد النجولي الجمل – قرظه : أ.د. عبد الحي الفرموي ، ط1 ، منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة ، دار الكتب العلمية بيروت 1422هـ-2001م .
7- تفسير التحرير والتنوير ، تأليف محمد الطاهر بن عاشور ، الدار التنوسية للنشر .
8- تقريب المقرب في النحو لأبي حيان الاندلسي تحقيق : الدكتور عفيف عبد الرحمن ، دار الميسرة، جميع الحقوق محفوظة ، الطبعة الاولى ، 1402هـ-1982م .

9- التكملة لأبي علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار النحوي (ت377هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المُرجان ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1419هـ-1999م .
10- التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء في (معاني القرآن) الدكتور طه صالح آمين آغا دار المعرفة بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى 1428هـ-2007م .
11- التيسير في القراءات السبع ، أبو عمر والداني (ت444هـ) ، أو توتريزل ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط2 ، 1404هـ-1984م .
12- الجنى الداني في حروف المعاني صنعه الحسن بن قاسم المرادي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الاستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط1 ، 1413هـ-1992م .
13- خزانة الأدب ، البغدادي (ت1093هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر – القاهرة 1967م ، دار المأمون للتراث، دمشق – شارع الجمهورية ص.ب 4971 ، الطبعة الاولى 1393هـ-1973م ، الطبعة الثانية 1410هـ-1989م .
14- درة الغواص في أوهام الخواص ، للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان ، ابو محمد الحريري البصري (ت516هـ) ، ت: عرفات مطرجي ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط1 ، 1418هـ-1998م .
15- دليل السالك الى ألفية ابن مالك بقلم عبدالله بن صالح الفوزان ، دار المسلم للنشر والتوزيع .
16- ديوان الأعشى – شرح وتعليق : الدكتور محمد محمد حسين ، المطبعة النموذجية بالقاهرة 1950م .
17- ديوان الهذليين ، تحقيق احمد الزين ، محمود ابو الوفا ، دار الكتب المصرية ، ط2 ، 1995م .
18- ديوان أمية بن ابي الصلت – جمعه : بشير يمون ، ط1 ، بيروت ، 1934م .
19- ديوان تأبط شراً ، ت و ش . الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ، مطبعة لجنة التأليف ، د ط / 1386-1966م .اعراب القرآن الكريم وبيانهُ تأليف الاستاذ محي الدين الدرويش اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة السابعة ، 1420هـ-1999م ، طبعة صنقحه ومصححه ومفهرسه .
20- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، دار الكتب العلمية ، ط2 ، 1414هـ-1994م .
21- ديوان رؤبة بن العجاج ، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البرونسي ، دار ابن قتيبة للطباعة ، د.ط ، 2008م .
22- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي ، ت. د. حسين عطوان مجمع اللغة العربية بدمشق .
23- ديوان كثير عزة ، جمعه وحققه : الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ببيروت 1971م .

24- الرضي على الكافية : دراسة وتحقيق الدكتور يحيى بشير مصري الطبعة الاولى ، 1417هـ-1996م ، أشرفت على طباعته ونشره الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة جامعة الإمام محمد ابن سعود الاسلامية 1417هـ فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر .
25- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك تأليف ابن الناظم ابي عبدالله بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية اسيها محمد علي بيضون سنة 1971م ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، 1429هـ-2008م .
26- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك القاضي الفضلة بهاء الدين عبدالله ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : تأليف محمد محي الدين عبد الحميد.
27- شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني الاندلسي (600-672هـ) تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد – الدكتور محمد بدوي المختون .
28- شرح اللمع للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت543هـ) ، تحقيق ودراسة : د. ابراهيم بن محمد ابو عياة الاستاذ المساعد بكلية اللغة العربية أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، المملكة العربية السعودية 1411هـ-1990م .
29- شرح المراح في التصريف ، للعلامة بدر الدين محمد بن احمد العيني (ت855هـ) ، حققه وعلق عليه الدكتور عبد الستار جواد ، مؤسسة المختار ، للنشر والتوزيع .
30- شرح شذور الذهب وضعه جمال الدين عبدالله بن هشام الانصاري 708هـ-1309م / 761هـ-1360م ، وبديله معطان رحله السرور الى شرح واعراب شواهد الذور تأليف د.بركان يوسف هبود دار ابن كثير دمشق – بيروت ، الطبعة الثالثة 1434هـ-2013م .
31- شرح قطر الندى وبل الصدى ، تصنيف ابي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الانصاري (ت761هـ) من الهجرة ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق : شرح قطر الندى تأليف محمد محي الدين عبد الحميد عفا الله عنه المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، جميع الحقوق محفوظة للناشر ، الطبعة الاولى ، 1414هـ-1994م .
32- صحيح البخاري ، لمحمد بن اسماعيل بن اسماعيل ابو عبدالله البخاري الجعفي ، ت، محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، ط1 ، 1422هـ.
33- صحيح مسلم ، للإمام الحافظ ابي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (206هـ-261هـ) إخراج وتنفيذ بيت الأفكار الدولية 1419هـ-1998م ، ط3 ، 1424هـ-2003م .

34- ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : تأليف الدكتور محمود سليمان ياقوت محمود سليمان ياقوت، كلية الآداب – جامعة طنطا ، 1985م ، الناشر دار المعرفة الجامعية.
35- القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات واشهر القراء الدكتور احمد مختار عمر ، الدكتور عبد العال سالم مكرم ، ط2 ، 1408هـ-1988م .
36- الكافية الشافية ، تأليف الامام أبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن محمد ابن مالك الطائي الحياني الشافي المتوفى 672هـ ، تحقيق: علي محمد معوّض عادل احمد عبد الموجود ، منشورات بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، 1420هـ-2000م .
37- الكامل في اللغة والادب ، لمحمد بن يزيد المبرد ، أبو العباس (ت285هـ) ، ت . محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الفكر العربي – القاهرة ، ط3 ، 1417هـ-1997م .
38- الكتاب بتأليف عمرو بن عثمان ، الملقب (سيبويه) (ت180هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1408هـ-1988م .
39- كتاب معاني القرآن لابي الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش الاوسط (ت215هـ) ، تحقيق : الدكتورة هدى محمود قراعة الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1 ، 1411هـ-1990م ، مطبعة المدني .
40- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المتشهرة) المؤلف : ابو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت794هـ) ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت. ط1 ، 1406هـ-1986م .
41- لسان العرب للإمام العلامة ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري – نشر ادب الحوزة قم – ايران ، 1405هـ-1363، حقوق النشر محفوظة للناشر .
42- مجالس ثعلب لأبي العباس احمد بن يحيى ثعلب (ت200-291هـ) ، شرح وتحقيق : عبد السلام هارون دار المعارف بمصر سنة الطبع : 1960م .
43- معاني القرآن واعرابه للزجاج أبي اسحاق ابراهيم بن السري (ت311هـ) ، شرح وتحقيق : الدكتور عبد الجليل عَبدُه شلبي عالم الكتب جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للدار ، ط1 ، 1408هـ-1988م .
44- معاني النحو تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي الناشر شريحة العاتك لصناعة الكتاب – القاهرة درب الاتراك خلف الجامع الأزهر ، التوزيع مكتبة انوار دجلة (بغداد) جميع الحقوق محفوظة للمؤلف .
45- مغنى الاديب : انتخاب واختصار عدة من الاستاذة في الحوزة العلمية ، قم – المدرسة العلمية المعصومية ، لجنة تأليف كتاب مغني الأديب .

46- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، ابن هشام الانصاري (ت761هـ) تح : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط6 ، 1985.
47- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام ابي اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط1 ، 1428هـ-2007م .
48- المقتضب صنعه أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (210-285هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة الاستاذ بجامعة الازهر ، القاهرة ، 1415هـ-1994م .
49- النحو الوسيط : الدكتور سعد حسن عليوي استاذ النحو المساعد بجامعة بابل، ط1 ، 2012م-1433هـ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان مؤسسة دار الصادق الثقافية .
50- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تأليف الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1418هـ-1998م .

Summary

This paper deals with the impact of linguistic in the semantic issues in the book of the masterpiece of Makiya, " Abi al-Abbas, shihab al-Din Ahmad al-Maqri, al-Malki, al- Malki (p.847e) . This research dealt with the employment of these evidence in the subject of dispensing with J . plural " and actual) and other semantic themes .